

تؤكد فئات عريضة مهتمة بالتقاعد، على أن تهوي ملف التقاعد والحديث بشدة عن العجز والأزمة لم يأت عبثاً بل هو أمر مقصود في حد ذاته في ظل توافر تصريحات متناقضة تتضمن أرقام ومعطيات مغلوطة تروم المس بمتخصصات المنخرطين النشيطين، وتمرير بعض الإصلاحات المروفة من طرف ممثلي المنخرطين في نظام المعاشات المدنية.

ويرى عدد من أعضاء المجلس الإداري بالصندوق المغربي للتضليل أن هذا الأخير لا يعني أي عجز لكنه يعد ثانوي مستثمر على الصعيد الوطني وبمحفظة مالية تزيد عن 85 مليارات درهم لها، مردودية هامة لا يتم الحديث عنها بشكل مطلق مما يوحي بأن هناك شيء غير طبيعي حيث تحاول الحكومة تسطح عقول المنخرطين من أجل تمرير هذا الخطاب.

كما يشير المتبعون أن الحكومة الحالية ليست لها الشجاعة والجرأة السياسية لتقديم مشروع لإصلاح أنظمة التقاعد بطريقة تشاركية بهدف بلوغ مشروع يحافظ على حقوق ومتخصصات المنخرطين النشيطين وضمان الحماية الاجتماعية للمتقاعد، لأن الحكومة تفك

فقط في الإصلاح المعياري.



الصندوق المغربي للتقاعد لا يعاني من أي عجز والمطالب ترتفع بربط المسؤولية بالمحاسبة وعقد مناظرة وطنية ثانية

حل دون المهدى لـ"المنعطف": "نؤكد على عدم وجود عجز مالي في الصندوق المغربي للتقاعد لكن هناك اختلالات وسوء تدبير في ماليته"



يرى حسن المرضي عضو المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد أنه الصندوق تهول من وضعية نظام المعاشات المدنية وتصرح باقتراب العجز في التوازنات المالية للصندوق، إلا أن أعضاء المجلس الإداري يؤكّدون على عدم وجود العجز لحدود الساعة معتبراً أن هناك اختلالات وسوء تدبير و هناك تبدير في مالية الصندوق وأضاف بأن الأعضاء يطالعون بالشفافية وتدبير المالية العمومية للمنخرطين والمتقاعدين، ووضع حد للتسبيب في استثمار الاحتياطات الصندوق الذي يكتفي المجلس بتخصيص أصوله، في إطار لجان حسب مقاصده، لا تعتمد على التركيبة الحقيقية.

وأشار إلى الصندوق يتوفر على احتياطات كبيرة تتجاوز 87 مليار درهم، هذه الاحتياطات التي تستثمر إما كسداد في خزينة الدولة أو في البورصة والتي من الواجب أن تكون مردوديتها مقبولة على باقي صناديق التقاعد الأخرى.

و شدد على أنه على الحكومة تكريس الواقع الحقيقي للصندوق الدولي النقدية دون التفكير في ظروف الموظفين والمتقاعدين الذين تقطع مساهماتهم من المنصب طوال فترة اشتغالهم.

ويؤكد حسن المرضي في حواره على أن هناك تضييقاً منهجياً على أعضاء المجلس الإداري، وبالخصوص على هيئة ممثلي المنخرطين في نظام المعاشات المدنية للمنتخبين، بعدم توفير وسائل العمل كما هو منصوص عليه في النظام الداخلي.

و ذكر حسن المرضي بالانسحاب الذي أعده عدد من الأعضاء من دوره المجلس الإداري للشهر نوفمبر 2014، والتي انعقدت يوم 25 ديسمبر 2014 والتي كانت خارج الأجال القانونية وتضمنت جدول للأعمال من خارج اللجنة الدائمة.

و يرى متبعون أن الحكومة تخوض الطرف عن مستقبل ملايين المنخرطين والمتقاعدين والأرامل والأيتام وترتكب مخالفات بين أيادي مسؤولين اعتبرهم حسن المرضي غير متوفرين على الشروط القانونية ويسيرون أكثر من مئة مليار درهم سنوياً دون الاعتناء بالخدمات الاجتماعية للمنخرطين والمتقاعدين... ■ حاورته: بشري عطوش

غشت 2014، دون احتساب مداخل المساهمات الخاصة بنساء و رجال التعليم المحافظة بهم إلى حدود 30 يونيو 2015، كما أن مصاريف التسيير والتسيير التي ارتفعت من 10 أملايين دراستيم إلى 15 أملايين دراستيم بين 2011 و 2013، والتي تموّل من أموال المنخرطين النشيطين، إضافة إلى تناقضها عن القيام بدور مراقبة و محاسبة المسؤولين و المتورطين في نهب أموال صناديق التقاعد، هذا هو أهم سبب وراء اختلالات الصناديق وكذا أزمتها المنتشرة، فالمصاريف المتعلقة بالتسبيه ارتفعت بـ 22 في المائة مقارنة بين سنة 2012 و 2013، فلأنها في الحقيقة زاد بأكثر من 6 مليارات درهم، لهذا على الحكومة تكريس الواقع الحقيقي للصندوق و ليس مساعدة معلومات و تصريحات الغرض منها هو المس بحقوق المنخرطين والمتقاعدين و المتقدعين و الأرامل و من أجل توفير التفاصيل في ظروف الموظفين و المتقاعدين الذين تقطع مساهماتهم من المنصب طوال فترة اشتغالهم.

و محاضر المجلس الإداري التي لا تعكس حقيقة ما يدور خلال الاجتماعات، فأين هي الحكومة، إذا تم إيجاد المحفوظة الرائدة على الاستحواد على وثائقهم و حاجياتهم و الدليل أن الاشتراكية لا زالت لدى وكيل الملك و رئيس الحكومة في غياب تام عما يقع في مجلس هو رئيس طبق للقانون، إضافة إلى عدم مد الأعضاء بالتسجيلات ■ ما هي مسؤولية رئيس الحكومة باعتباره الرئيس الفعلي

طرف مدير لا تهمه مصلحة المنخرطين بل تهمه المحفظة المالية فقط وقد عمل بعد الهجوم على مكتب اللجنة الدائمة على الاستحواد على وثائقهم و حاجياتهم و المتقدعين الذين يموّلون ميزانية الصندوق بمساهماتهم.

■ طرف مدير لا تهمه مصلحة المنخرطين بل تهمه المحفظة المالية فقط وقد عمل بعد الهجوم على مكتب اللجنة الدائمة على الاستحواد على وثائقهم و حاجياتهم، إذا تم إيجاد المحفوظة الرائدة على الاستحواد على وثائقهم و حاجياتهم و الدليل أن الاشتراكية لا زالت لدى وكيل الملك و رئيس الحكومة في غياب تام عما يقع في مجلس هو رئيس طبق للقانون، إضافة إلى عدم مد الأعضاء بالتسجيلات ■ ما هي مسؤولية رئيس الحكومة باعتباره الرئيس الفعلي

الصندوق يتتوفر على احتياطات كبيرة تتجاوز 87 مليار درهم، هذه

الاحتياطات التي تستثمر إما كسداد في خزينة الدولة أو في البورصة و التي من الواجب أن تكون مردوديتها مقبولة على باقي صناديق التقاعد الآخرين .

■ هل تبعاً لما سبق دخل الصندوق في مرحلة العجز أم فترة أخرى للخروج من غرفة الإنعاش؟

■ نسجل رفع يد رئيس الحكومة خارج إطار هيئات الحكومة التابعة من إدارة الصندوق و التي أزعجت مساجع المنخرطين النشيطين و المتقاعدين، و خير دليل على ذلك هو العدد الهائل من الطلبات المقدمة و المتعلقة بالتقاعد النسبي، لا سيما أن نظام المعاشات المدنية يعرف فائضاً و لا نرى أي عجز مالي محسّل حالياً، إذ تكون أكثر من المدخلين المنخرطين الذين يعتبر أن المصاريف تنسيق أن الصندوق ينبع على احتياطات كبيرة تتجاوز 87 مليار درهم، هذه الاحتياطات التي تستثمر إما كسداد في خزينة الدولة أو في البورصة و التي من الواجب أن تكون مردوديتها مقبولة على باقي صناديق التقاعد الأخرى. و في هذا الباب، نرفض المدحودية الضعيفة التي يحصل عليها الصندوق و التي يطرحها في حوالي ٣٠٪ في المائة، علماً أن المدحودية للمحفوظة المالية لصناديق أخرى تصل إلى ١٠٪ في المائة و هذا مما ترفضه و تستقره لأنه لا يعقل أن تستثمر أموال المنخرطين في استثمارات لا يعلمها إلا المدبرون لهذه المحفوظة المالية.

إن ما يجبر الاحتياطات به هو ربط المدحودية بالمحفظة المالية ستتفق من 81 مليار درهم إلى ما يزيد عن 87 مليار درهم، زيادة على المدخل المهمة الغير المتسببة في جميع الأطراف، لا بد من مراجعة القوانين المنظمة

لدورات المجالس السابقة و ملامعتها مع المحاضر، لأن الوصول بالإصلاح إلى غاية المنشود؟

■ الحكومة تكلّب بكماليّن فهي تغض النظر عن مستقبل ملايين المنخرطين و المتقاعدين و الأرامل و الآباء و تترك ملوكاتهم بين أيادي مسؤولين لا يتوافرون في القانونية و يسيرون أكثر من مئة مليار درهم سنوياً دون الاعتناء بالخدمات الاجتماعية للمنخرطين و المتقدعين، وقد سبق أن سحب تقة تقويض الصالحيات لهم من طرف هيئة ممثلي المنخرطين المدنيين، كما يمكن أن يضربوا عرض الحاط مدخلات الصندوق التي تفوق معاملاتها خلال سنة 2014 حوالى 130 مليار درهم في استثمارات

يعملون بها مراجحة، بعد تحديد الأصول من طرف لجنة التحقيق.

■ ترون أن الأرقام التي تقدمها إدارة الصندوق للحكومة مغلوطة و أن هناك فائضاً مالياً برسم 2014 يصل إلى 6 مليارات درهم، فكيف يمكن التعرف على الواقع الحقيقي للصندوق؟

■ في هذا الإطار، رفضنا تهنّج أعضاء المجلس الإداري بالصندوق المغربي للتقاعد ممثلي هيئة المنخرطين المدنيين المصادقة على المدحودية المعروضة أمام أنظار المجلس لعدم تدارسها في اللجنة الدائمة و عدم استيفائها لشروط المصادقة، و لعدم توفرها قطع ممهدة جداً في تفاصيل ما يبرنه بإصدارنا بлагаً على إثر تحسّبنا من دورة المجلس الأخير. كما تؤكّد أن السنة المالية 2015 مستعرّفة فوائضاً مهمّة على غرار سنة 2014، بحيث أن ميزانية المحفظة المالية ستتفق من 81 مليار درهم إلى ما يزيد عن 87 مليار درهم، زيادة على المدخل المهمة الغير المتسببة

لدورات المجالس السابقة و ملامعتها مع المحاضر، لأن مستوى التعامل وصل إلى التفاق المسدود، خاصةً أن المحاضر لا تعكس وقائع التقاضي داخل المجتمعات، مما يطرح أكثر من علامه استفهام، في الوقت الذي كان من الواجب على السيد رئيس مجلس رئيسية التدخل لكيح الشرش هذه الممارسات التي تتفاقى وما ينصح عليه سستور الملكة لسنة 2011، و مشور السيد رئيس مجلس رئيسية رقم 3/2012 المؤرخ في 19 مارس 2012 و المتعلق ببيان معايير المساءلة المدنية للتقاعد و للنظام

الميثاق المغربي للتقاعد و النظم الدائمة و المؤسسات العامة و الجماعات الترابية المتخذين غير صناديق الافتراض، و كذلك من أعضاء المجلس الإداري للتقاعد و من اللجان العامة و المؤسسات المالية التي طرحتها الحكومة بشكل انفرادي و التي تمس جيوب المنخرطين و المتقدعين، و المتمثلة في الرفع من سن التقاعد إلى 62 سنة ابتداء من 2015، و ترخيصه إلى 65 سنة إلى حلول سنة 2021، و الزيادة في المبالغ التي ينتهي بها المأدة بـ 25٪ في المائة مناصفة بين المنخرط و المشغل (الدولة) و احتساب وعاء المعاش بنسبة 2٪ في المائة بدل 2.5٪ في المائة عن كل سنة عمل، و معدل الإجر لآخر ثمانية السنوات الأخيرة، بدل من 2٪ في المائة للفترة من 2012 إلى 2016 بالنسبة للرجل للحصول على التقاعد النسبي بمعدل 5.5٪ بدل من 2٪ في المائة عن كل سنة عمل.

لذا نعلن للجميع أنه تقرر تمديد التوقيع على هذه العريضة التي نطالب من خلالها الحكومة بالتراجع عن قرارها التي وصفتها جميع النقابات الجادة بدون استثناء بالجاذبية، والتي ترمي من خلالها الحكومة المس بالحقوق المكتسبة للمنخرطين النشيطين و المتقدعين.

■ إلى أي حد هناك تباين في رؤية الإصلاح بين أعضاء المجلس الإداري لـ "الصندوق المغربي للتقاعد و إدارة الصندوق"؟

■ أجل هنا تباين بين الطرفين، لكن الإدارة تقوم به تباهي و ضعوية نظام المعاشات المدنية و تصرح باقتراح العجز في التوازنات المالية الصندوق المغربي للتقاعد، ونحن كأعضاء في المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد كممثلي المنخرطين في نظام المعاشات المدنية، على أن عدم وجود العجز إلى حد الأدنى، لكن هناك اختلالات وسوء تدبير و تباهي في إطار لجان حسب مقاصده، فالإدارة تنشر عبر وسائل الإعلام و عبر بوابة الإلكترونية معلومات و أرقام مغلوطة غير حقيقة و دون مصادقة المجلس الإداري عليه، و نحن كهيئة طلب بالشفافية و تدبير المالية العمومية للمنخرطين و المتقدعين، بالكشف للشعب المغربي عن أجور المسؤولين في الصندوق و بعض المسؤولين الذين تتجاوز أجورهم تعويضاتهم 3.5 مليارات سنتيم سنوياً دون احتساب الأجر و التعويضات الأخرى؛ و وضع حد للتسبيب في استثمار الاحتياطات الصندوق الذي يكتفي المجلس بتخصيص أصوله، في إطار لجان حسب مقاصده، لا تعتمد على التركيبة الحقيقة، و الكشف عن الصنفقات و العقارات و الممتلكات التي تم تفويتها من و

العريضة ضد مقتراح بنكيران حول إصلاح أنظمة التقاعد في إطار الورش الوطني لإصلاح أنظمة التقاعد، وخاصة نظام المعاشات المدنية الذي يدير الصندوق المغربي للتقاعد، و على إثر عرض الحكومة الشروعين المنشئتين على أنظار مجلس الاقتصاد الاجتماعي والاجتماعي والبيئي، بعدما تم تهريب الملف من المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد الذي ينكون من الممثلين الرسميين للمنخرطين في نظام المعاشات المدنية بالإدارات العمومية و المؤسسات العامة و الجماعات الترابية المتخذين غير صناديق الافتراض، و كذلك من أعضاء المجلس الإداري للتقاعد و من اللجان العامة و المؤسسات المالية التي طرحتها الحكومة بشكل انفرادي و التي تمس جيوب المنخرطين و المتقدعين، و المتمثلة في الرفع من سن التقاعد إلى 62 سنة ابتداء من 2015، و ترخيصه إلى 65 سنة إلى حلول سنة 2021، و الزيادة في المبالغ التي ينتهي بها المأدة بـ 25٪ في المائة مناصفة بين المنخرط و المشغل (الدولة) و احتساب وعاء المعاش بنسبة 2٪ في المائة بدل 2.5٪ في المائة عن كل سنة عمل، و معدل الإجر لآخر ثمانية السنوات الأخيرة، بدل من 2٪ في المائة للفترة من 2012 إلى 2016 بالنسبة للرجل للحصول على التقاعد النسبي بمعدل 5.5٪ بدل من 2٪ في المائة عن كل سنة عمل.

في إطار الورش الوطني لإصلاح أنظمة التقاعد، وخاصة نظام المعاشات المدنية الذي يدير الصندوق المغربي للتقاعد، و على إثر عرض الحكومة الشروعين المنشئتين على أنظار مجلس الاقتصاد الاجتماعي والاجتماعي والبيئي، بعدما تم تهريب الملف من المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد الذي ينكون من الممثلين الرسميين للمنخرطين في نظام المعاشات المدنية بالإدارات العمومية و المؤسسات العامة و الجماعات الترابية المتخذين غير صناديق الافتراض، و كذلك من أعضاء المجلس الإداري للتقاعد و من اللجان العامة و المؤسسات المالية التي طرحتها الحكومة بشكل انفرادي و التي تمس جيوب المنخرطين و المتقدعين، و المتمثلة في الرفع من سن التقاعد إلى 62 سنة ابتداء من 2015، و ترخيصه إلى 65 سنة إلى حلول سنة 2021، و الزيادة في المبالغ التي ينتهي بها المأدة بـ 25٪ في المائة مناصفة بين المنخرط و المشغل (الدولة) و احتساب وعاء المعاش بنسبة 2٪ في المائة بدل 2.5٪ في المائة عن كل سنة عمل، و معدل الإجر لآخر ثمانية السنوات الأخيرة، بدل من 2٪ في المائة للفترة من 2012 إلى 2016 بالنسبة للرجل للحصول على التقاعد النسبي بمعدل 5.5٪ بدل من 2٪ في المائة عن كل سنة عمل.

لذا نعلن للجميع أنه تقرر تمديد التوقيع على هذه العريضة التي نطالب من خلالها الحكومة بالتراجع عن قرارها التي وصفتها جميع النقابات الجادة بدون استثناء بالجاذبية، والتي ترمي من خلالها الحكومة المس بالحقوق المكتسبة للمنخرطين النشيطين و المتقدعين.

■ بكم وبالخصوص مقر الجولان التاريخي و التوظيفات المشبوهة، باستقدام شخصيات جدد و تهميش الكفاءات التي يزخر بها الصندوق، دون الرجوع لل مجلس الإداري و لا للجان، بحيث تعمل الإدارة عن توظيفات لا تغنى و لا تستمن من جوع

■ ما هو الجو السائد في مناقشات المجلس الإداري في الموضوع خصوصاً و أن محاضر الاجتماعات لا تعكس حقيقة النقاش؟

■ تلمس نوعاً من التخييب المنهج على أعضاء المجلس الإداري، وبالخصوص على هيئة ممثلي المنخرطين في نظام المعاشات المدنية المتخذين، بعدما تضمنها تصريحات تشاركية بطرق مدبر الصندوق، الذي أصبح ينطوي على جميع الاختصاصات، لا سيما بعد تجاهل تدخلات الأعضاء و اقتراحاتهم خلال اللجنة الدائمة الداخلية، حيث وصل الأمر إلى الهجوم على مكتبهم من

بعد المناقضة الأولى لإصلاح أنظمة التقاعد التي انطلقت أواخر سنة 2003

آن الأوان لعقد مناظرة ثانية لإصدار توصيات بمقابلة تشاركية للخروج من هذا النفق و هذا الورش الذي دامت فيه الدراسات أكثر من 12 سنة.

لأنظمة التقاعد مع الارتفاع بالحكومة إلى مستوى ما ينص عليه دستور 2011، كما أنه يجب القيام و بمقابلة تشاركية يليه الإصلاح المعياري عكس ما تقرره الحكومة و التي تضع العبرة أمام الحصان فمستقبل المنخرطين النشيطين و المتقدعين بهما بكثير مما يعتذر أن يتحقق في ظروف المطالع فيها بخصوص وضعية صناديق و الأرقام المبالغ فيها بخصوص وضعية فئات عريضة مهتمة بالتقاعد، على أن تهوي ملف التقاعد والحدوث بشدة عن العجز

و المالية، سياسة الأمر الواقع، باعتماد أساليب لا يمكّنها تحقيقاً ولا قانونية، و التي كان الأعضاء يظنون أن مؤسستنا تجاوزت مثل هذه الأساليب التي استنكرها الأعضاء، خاصةً أن رئيسة الورقة لم يستجب لمطلبهم، بينما أفرغ مجلس الإداري و رئيس الدورة الذي هو وزير البريد على الاقتراض